

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

دور الاستقرار في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من 1990- 2018

Role of stability in achieving sustainable development in Algeria from 1990-2018

أمال حواطي 1، بارود اسامة 2 (2 Baroud oussama , 1 Haouati amel)

1 دكتوراه في جامعة غرداية، الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع والديموغرافيا.

1 Doctor at the University of Ghardaia, Algeria, Faculty of Social Sciences, Department of Sociology

الإيميل المهني للباحث الاول . haouati.amel@univ-ghardaia.dz

2 طالب دكتوراه، جامعة غرداية، الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع والديموغرافيا،

2PhD student, University of Ghardaia ,Algeria, Faculty of Social Sciences, Department of Sociology, South Laboratory.

الاييميل المهني للباحث الثاني baroud.oussama@univ-ghardaia.dz

المؤلف المرسل (باللغتين): الاسم الكامل: حواطي أمال , haouati amel الإيميل: haouatia65@gmail.com

تاريخ القبول : 2022-10-06

تاريخ الاستلام: 2022-07-30

الملخص باللغة العربية:

تعتبر التنمية المستدامة من المواضيع التي تلقى رواجاً واهتماماً واسعاً اليوم لما تحمله من أهمية بالغة، فتهدف دراستنا هذه إلى معرفة دور الاستقرار في تحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى سنة 2018 في الجزائر، وقد قمنا بتحليل الاستقرار إلى أبعاد متمثلة في كل من الاستقرار الاجتماعي والسياسي، حيث أفضت هذه الدراسة بعد تحليل مؤشرات التنمية الاجتماعية والبيئية إلى وجود مرحلتين أحدهما توصف بعدم الاستقرار ممثلة من سنة 1990 إلى غاية 1999، ومرحلة ثانية مستقرة نوعاً ما من سنة 1999 إلى سنة 2018، وقد توصلنا إلى أن المرحلة الأولى انتشرت فيها البطالة مما أدى لتناقل نسب النمو الصحي والتعليمي مع واستنزاف الأمن البيئي بسبب الوضع السوسيوسياسي غير المستقر، أما المرحلة الثانية فهي مناقضة للمرحلة الأولى من خلال تحسن الأوضاع نسبياً إلى الحسن وهو ما يبرزه دور الاستقرار السوسيوسياسي والاجتماعي ككل وفقاً لمعايير قياس الاستقرار المعتمدة في دراستنا.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار، النسق، الأمن، التنمية المستدامة.

Abstract:

Sustainable development is one of the topics that receive great popularity and attention today because of its great importance. Our study aims to know the role of stability in achieving sustainable development during the period from 1990 to 2018 in Algeria, and we have analyzed stability into dimensions represented in both social stability. This study, after analyzing social and environmental development indicators, led to the existence of two stages, one of which is described as instability, represented from 1990 to 1999, and a somewhat stable second stage from 1999 to 2018. The percentages of health and educational growth with the depletion of environmental security due to the unstable sociopolitical situation. As for the second stage, it contradicts the first stage through the improvement of the situation relatively to the good, which is highlighted by the role of sociopolitical and social stability as a whole, according to the criteria for measuring stability adopted in our study.

Keywords: stability, security, System, sustainable development

مقدمة:

لقد شهدت المجتمعات عبر السلسلة التاريخية منذ عقود من الزمن وإلى يومنا هذا تغيرات وتغييرات عديدة بفضل جهود الباحثين والمفكرين في مختلف الميادين وبفضل الدراسات التي تعنى بالمجتمع وظواهره على وجه التحديد، فكان للاستقرار عموماً البعد الأوفر منها والذي تنطوي ضمنه ظواهر ومؤشرات مترابطة فيما بينها، ولقد تعددت وتضاربت العديد من الآراء بين المفكرين والباحثين في تحديد المعنى الحقيقي لمفهوم الاستقرار لما يحمله من تعقيد وذلك لاختلاف المداخل النظرية والاتجاهات التي تناولته ووفقاً للأسباب وحتى النتائج والمنطلقات التفسيرية للظواهر أو كنتاج للحصيلة المعرفية في حقله.

ويولي العالم اجمع اهتماماً وأولوية بالغة للوصول إلى أعلى مراتب الاستقرار هو ما تسعى إليه الدول لتحقيقه على مستواها الداخلي خصوصاً باعتباره عامل من العوامل المهمة والاقتصادية في حياة الدولة والمجتمع ببنائه ومختلف أنساقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

كما تعتبر دول المغرب العربي جزء لا يتجزأ من دول العالم أجمع إذ أنه وفي ظل ما شهدته وما تشهده من توترات ومن أزمات مختلفة على مر عقود من الزمن خاصة على الصعيد الاجتماعي والأمني والتغيرات السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية فهي تحاول السعي نحو تكريس معاني وقيم الاستقرار في المنطقة كمتغير مستقل تتمحور حوله العديد من القضايا المرتبطة بالتنمية والتقدم لمواكبة الدول التي قطعت أشواطاً وما حققته إلى يومنا هذا.

ويعتبر المسار التاريخي الذي شهدته الجزائر والمراحل التي مرت بها عبر كرونولوجيا الأحداث والمحطات مصب الاهتمام والدراسة، ونخص الجزائر كإحدى دول المغرب العربي الكبير والتي تعتبر أرضية خصبة لمختلف الظواهر الاجتماعية والمجتمعية والتي بدورها تسعى للتقدم والتغيير وتحقيق التنمية المستدامة مواكباً للعالم المتنامي والمتسارع. فمن خلال ما تقدم وما تم طرحه في تقديمنا نحاول من خلال ورقتنا البحثية أن نجيب عن التساؤل التالي:

هل للاستقرار وأبعاده دور في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من سنة 1990 إلى سنة 2018؟

من خلال التساؤل الرئيسي يمكننا طرح تساؤلات فرعية التالية:

- هل للاستقرار السوسيوسياسي دور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر من 1990-2018.
- هل للاستقرار عموماً دور في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها البيئي في الجزائر من 1990-2018.

الفرضيات:

- للاستقرار السوسيوسياسي دور بارز في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2018؛
- يلعب الاستقرار دوراً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة بيئياً في الجزائر عبر المدة الزمنية الممتدة من 1990 إلى 2018؛

أهمية الدراسة:

- تعتبر دراسة الاستقرار ذات أهمية بالغة خاصة في وضعنا الراهن وما تعيشه المجتمعات والعالم اجمع من اضطرابات وازمات مختلفة، لذلك نجمل أهمية دراستنا هذه فيما يلي:
- تسليط الضوء على الصراع والنزاع كونه موضوع الساعة في المغرب العربي وعالمنا العربي عموماً.
- التطرق إلى قضايا الأمن والسلم وانتشار العنف بجميع أشكاله في وطننا العربي والمغاربي والجزائر كعينة من هذه الدول.
- إشكالية التنمية المستدامة بين ما يجب أن تكون وما هو موجود في المغربي العربي والجزائر تحديداً.
- تعتبر دراسة الاستقرار محور اهتمام العالم اليوم خاصة دول المغرب العربي الكبير والجزائر نموذجاً.

1. الجانب النظري (مدخل مفاهيمي حول الاستقرار**والتنمية المستدامة)**

تعد الأبحاث العلمية ثرية بالمفاهيم بل ويعتبر المفهوم محور وجوه الدراسات والتحليلات، بحيث أنه لا يمكننا ضبط هذه الدراسة إلا بالوقوف على المفاهيم التي تتضمنها، إذ نحاول تقديم تعريفات لها من أجل العمل المنهجي الذي يقودنا إلى فهم الظاهرة ومعرفة مؤشرات المرتبطة بمجالها الأمبريقي، فالتعريفات من خلال عرضها لها تنقسم إلى المفاهيم النظرية، وكذا المفاهيم الإجرائية التي تتعلق بخصوصية العينة وميدان الدراسة التي تجرى عليه.

1.2 مفهوم الاستقرار:

يعد مفهوم الاستقرار من المفاهيم واسعة المعاني ومختلفة التعاريف خاصة إذا ما ارتبط الاستقرار بأبعاده المتعددة، إلا أنه يمكننا تعريف الاستقرار من الناحية اللغوية للوقوف على معانيه التي تمكننا من فهم أبعاده التي سنعتمدها في ورقتنا البحثية هذه، حيث يُعرف الاستقرار حسب المعجم الوسيط على أنه التمكن والسكون ومعنى استقرّ: أي تمكّن وسكن، وتقرّر أي استقرّ وثبت، كما جاء بلفظ المستقرّ وهو ما يعني القرار والثبوت، إذ يقول الله عز وجل في الآية 67 من سورة الأنعام " لكل نبيّا مستقرّ وسوف تعلمون " معناه غاية ونهاية وصار الأمر مستقرّه بمعنى تنأى وثبت. (1).

وقد أتى أيضاً معنى الاستقرار وفقاً للمعجم الرائد على أنه الثبات والسكون ومصدره استقر وكذا قرر بالمكان أي ثبت فيه وسكن. (2).

أما معجم مختار الصحاح فقد جاء مصطلح قرر والقرار على أنه المستقر من الأرض، والقرار في المكان هو الاستقرار فيه، وفلان ما يتقار في مكانه أي ما يستقر في مكانه، وفي الحديث " قاروا الصلاة " وهو من القرار لا من الوقار. (3).

يمكننا من خلال التعريفات الأنفة التي جاءت في بعض المعاجم العربية أن نجمل معنى الاستقرار على أنه "السكون والثبات".

أما من الناحية الاصطلاحية فلا يمكننا أن نقدم مفهومًا شاملاً للاستقرار إلى إذا تطرقنا إلى أبعاده، وقد قمنا بحصر بعدين هامين هما الاستقرار الاجتماعي والاستقرار السياسي، وذلك لما يحملانه هذين المفهومين من أهمية بالغة على المجتمع والدولة وكذا في دراستنا هذه وطبيعتها وحقل البحث التي تندرج ضمنه.

1.2.1 مفهوم الاستقرار الاجتماعي:

● اصطلاحاً:

- **التعريف الأول:** هو استمرار وجود النماذج الاجتماعية والثقافية في مجتمع محلي أو مجتمع كبير دون تعرضها لتغيير فجائي أو جذري، على أن الاستقرار الاجتماعي لا يعني بالضرورة وجود حالة من الثبات تسود المجتمع، مع أن المجتمع ثابت (إذا افترض وجوده) ينبغي أن يكون مستقرًا، وبناء على ذلك يكون المجتمع الذي يطرأ عليه تغيرات تدريجية

وبطيئة وكافية لإعادة التوافق دون أن تؤدي إلى اضطرابات أو تفكك، مجتمعاً مستقرًا. (4).

- **التعريف الثاني:** وكما يعرف الاستقرار الاجتماعي على أنه "استقرار الانماط الاجتماعية والثقافية في الجماعة أو المجتمع بدون أن يطرأ عليها أي تغيير جذري أو مفاجئ" (5)، أي أنه العملية الاستقرار الاجتماعي ترتبط بعدم التغيير الجذري والمفاجئ، فالوقوف على مفهوم التغيير في التعريف يحيلنا إلى التفريق بين التغيير والتغير فالتغيير يعبر عن اصلاحات وتعديلات يتم التخطيط لها ومعرفة النتائج التي ستؤول إليها، في حين التغير فإننا نربطه بمدى الاكراهات المفروضة على النسق والتي تكون قهرية والنتائج فيها غير معلومة وعادة ما يكون التغيير خاضع لعوامل خارجية، إذن فالاستقرار وفقاً للتعريف المطروح، هو المحافظة والثبات في الانماط الاجتماعية والثقافية دون حدوث تغيير فيها.

- **التعريف الثالث:** وتعرف بعض المفاهيم في الكثير من الاحيان من خلال تقديم ما يقابلها من معاني فالاستقرار الاجتماعي والذي يكون بوجود بعض المؤشرات وثباتها فإن انعدامها وغياها يوضح لنا مسألة من المسائل الجوهرية التي يمكننا الاعتماد عليها من خلال تحليلاتها ألا وهو عدم الاستقرار الاجتماعي إذ يعرف وفقاً لمعجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنه " حالة عدم التوازن بين مختلف وحدات المجتمع، كفقد التكيف أو التوافق بين هذه الوحدات" (6)

● مفهوم الاستقرار الاجتماعي اجرائياً:

يمكننا تعريف الاستقرار الاجتماعي إجرائياً على أنه ذلك التوازن والثبات الذي تكون عليه العلاقات الاجتماعية ضمن النسق الاجتماعي العام بين أفراد المجتمع الواحد الذين تجمعهم ظروف واحدة ومكان واحد من خلال التعايش والتكامل والتقبل، خارج إطار التعصب والنزاع ومختلف اشكال الصراع سواء كان عرقي أو أيديولوجي أو عقائدي.

1.2.2 مفهوم الاستقرار السياسي

● اصطلاحاً:

يعتبر مفهوم الاستقرار السياسي من المفاهيم المحورية، فقد عُرف الاستقرار السياسي على انه:

- **التعريف الأول:** «قدرة النظام على الاستمرار فترة طويلة وعدم وجود تغيير اجتماعي لفترة طويلة أيضاً، ويكون النظام السياسي باقياً في حالة مقبولة من التوازن Stable Equilibrium، والاستقرار هو الهدف الأساسي لصناعة القرار

انتشارا واسعا في العالم أواخر القرن الماضي، بحيث يضم كل من التنمية كمفهوم مستقل يرتبط بالتحسن والتقدم وكذا بالاستدامة وهو ما يعني الاستمرارية بطول الزمن والمدة، وقد تعددت تعاريف التنمية المستدامة وفقا لأبعادها واتساع الأهداف التي تندرج ضمنها،

- **التعريف الأول:** هي "كل ما يؤدي إلى ترقية عادلة متواصلة متكاملة للحياة البشرية حاضرا ومستقبلا، ضمن اطار حضاري استراتيجي تعاقدي يصون وينمي البيئة والموارد". (9). إذ يعتبر هذا التعريف الأكثر شمولية وإماما بمفهوم التنمية المستدامة حيث يشمل مختلف الجوانب سواء كانت اقتصادية اجتماعية سياسية وبيئية، مع شرط الاستمرارية والمحافظة على حاجيات الاجيال القادمة دون الانقاص من الحاجيات الآنية.

- **التعريف الثاني:** هو التعريف الصادر عن اللجنة الدولية للبيئة والتنمية سنة 1987 بأنها " تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون ان يعرض للخطر قدرة الاجيال التالية على اشباع حاجياتها ". (10)، فالتنمية تبرز معالم التخطيط والدراسة من أجل بلوغ الهدف المسطر على غرار النمو الذي هو وسيلة لتحقيق الهدف وهذا ما تبرزه الاهداف السبعة عشر (17) المسطرة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في العالم وخصوصا دول العالم (الثالث) أو الدول التي هي في طور النمو، وتعتبر هذه الأهداف مؤشرات للقياس تندرج ضمن كل من البعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

• مفهوم التنمية المستدامة اجرائيا:

إن حوصلة المفاهيم المختلفة والمتعددة يمكننا اجمالها في تعريفنا الاجرائي والذي يوضح معالم الدراسة وميدانها والذي يرتبط بها ارتباطا وثيقا وهو كالتالي:

هي الكل المركب مما تضمه الابعاد الاجتماعية، من القضاء على الفقر وكذا الامية، وتحسين التعليم والصحة وتحقيق الرفاهية، وضمان الامن والسلام والاستقرار وما يضمن الحياة الكريمة للأفراد داخل المجتمع، وما يضمه البعد الاقتصادي من القضاء على البطالة بتوفير فرص العمل التي تتماشى مع المعايير الدولية وتنويع الدخل وتشجيع الاستثمار وتوزيع الثروة وفقا للعدالة والمساواة، وكذا البعد البيئي الذي يضم الحفاظ على البيئة وما تضمه من الموارد الطبيعية، النباتية والمائية والحيوانية واستغلالها بعقلانية

"(7). بمعنى أن ارتباط مفهوم الاستقرار السياسي متوقف على بعد التوازن واستمرارية النظام أي السلطة الحاكمة لمدة أطول دون وقوع أي تغيرات وهذا ما ثمنه ريتشارد هيغوت RICHARD Higot في تعريفه للاستقرار السياسي من خلال التطرق إلى ثلاث اتجاهات، "نظام سياسي ثابت، نظام سياسي كثير التغير، نظام سياسي يغيب فيه العنف" حيث يعتبرها معايير للاستقرار السياسي من عدمه، فأول اتجاه هو أن النظام السياسي الذي لا يتغير يمكن اعتباره نظاما مستقرا لأن الثبات لمدة طويلة في الحكم يعبر عن شرعية النظام من جهة ومن جهة أخرى فهو يعبر عن مدى التقبل الذي يلقاه من قبل المجتمع ومؤسساته، أما الاتجاه الثاني فيصف النظام الذي تحدث فيه تغيرات عديدة بأنه نظام غير مستقر إذ أن التغير الدائم هو ما يشكل الاضطرابات في نظام الحكم إنه لا يمكنه تحديد اهدافه بدقة، كما ان الاتجاه الثالث الذي يكون غياب العنف فيه بكافة أشكاله ومستوياته يعتبر نظاما مستقرا، فالعنف الذي يحدث على المستوى الداخلي يكون عموما نتاجا للرفض الجماهيري الذي يحكمه من خلال قراراته ونمط التسيير الذي ينتهجه، فوجود العنف هو عبارة عن مؤشر لاضطراب النظام وعدم سكونه.

- **التعريف الثاني:** ويخلص ريتشارد هيغوت إلى أن الاستقرار السياسي هو " قدرة مؤسسات النظام على تسيير الازمات التي تواجهه بنجاح وحل الصراعات القائمة داخل الدولة بصورة يستطيع معها أن يحافظ عليها في منطقة تمكنه من انهاء الأزمات والحد من العنف السياسي وتزايد شرعية النظام " (8).

• مفهوم الاستقرار السياسي اجرائيا:

من خلال التعاريف السابقة للاستقرار السياسي يمكننا طرح تعريفنا الاجرائي والذي يخص مجتمع البحث الذي تتمحور حوله دراستنا:

أن الاستقرار السياسي هو ثبات النظام خلال السنوات التي يقرها الدستور و الانتقال السلس للسلطة دون اللجوء إلى العنف، وكذا الحرية ومشاركة الشعب في اتخاذ القرار، وهو النظام الذي باستطاعته السيطرة على النزاعات والصراعات وتجاوز مختلف الازمات الداخلية والخارجية.

2.2 مفهوم التنمية المستدامة:

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development من المفاهيم المركبة والمستحدثة والذي عرف

تمثلت الحدود الزمانية لدراستنا هذه والمتمثلة في دور الاستقرار في تحقيق التنمية المستدامة في تحليل واقع الجزائر من المدة الزمنية الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2018.

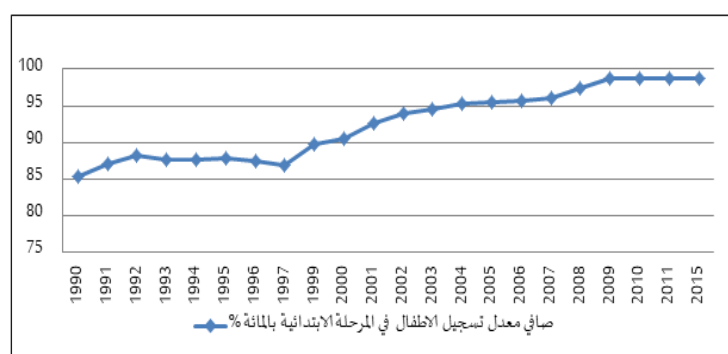
4. عرض المعطيات وتحليلها:

1.4 دور الاستقرار السوسيوسياسي في تحقيق التنمية المستدامة:

1.4.3 تحليل مؤشر التعليم كمتغير للتنمية المستدامة:

الشكل 2: يبين معدل تسجيل الأطفال في المرحلة

الابتدائية في الجزائر من سنة 1990-2015



المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على:

(Education Statistics, 2020)

يظهر لنا من خلال المعطيات المعروضة على المنحنى البياني الذي يبرز صافي معدل تسجيل الأطفال في المرحلة الابتدائية من سنة 1990 إلى سنة 2015، أنه قد سجل أعلى معدل بنسبة بلغت 98.81% سنة 2015 من إجمالي الأطفال الذين هم في السن القانوني للتسجيل في الطور الابتدائي، في حين سُجلت أدنى نسبة بلغت 85.39% سنة 1990، كما نلاحظ أنه قد انخفضت نسبة التسجيل سنة 1997 إذ بلغت 86.91% بعدما كانت 87.88% سنة 1995، هذا وقد عرفت النسب تصاعدا مستمرا إلى غاية 2009 بنسبة 97.34% وهو ما استقرت عليه إلى غاية 2015 بالرغم من التقارب الملاحظ في النسب.

بعد قراءتنا الإحصائية لمؤشر من مؤشرات التعليم في الجزائر، إذ يعتبر هذا الأخير المكون الرئيسي للنسق الاجتماعي وأحد الركائز الأساسية التي تقاس بها العملية التنموية في العالم أجمع، كما أنه يعتبر المعيار الذي يحدد تقدم الشعوب وتخلفها وهذا ما هو مطروح في أهداف التنمية المستدامة

ومثالية، من أجل الاستمرارية وضمانها للأجيال القادمة وما بعدها.

3.2 التحليل المفهومي:

وفقا للطابع المنهجي الذي يقوم على تفكيك المفاهيم من المفهوم إلى البعد وصولا إلى المؤشرات المتعلقة بميدان الدراسة أو بعينة الدراسة محور الموضوع، فإنه تم تصميم جدول يبرز معالم انتقال المفهوم من التجريد إلى الملموس وهو على الشكل التالي:

الجدول 1: يوضح تحليل المفاهيم المجردة إلى مؤشرات

لملموسة

المفهوم	الأبعاد	المؤشرات
الاستقرار	الاجتماعي	- التعايش والتكامل - عدم التعصب وانعدام النزاع (العرقي، الإيديولوجي، العفاندي)
	السياسي	- انتقال السلطة دون اللجوء إلى العنف. - السيطرة على الصراعات والنزاعات الداخلية. - تجاوز الأزمات المختلفة الداخلية والخارجية. - ثبات النظام وفقا للسنوات التي يقرها الدستور.
التنمية المستدامة	الاجتماعي	- القضاء على الأمية - تحسين التعليم - تحسين الصحة - تحقيق الرفاهية (التنمية البشرية)
	البيئي	- المحافظة على البيئة من الانبعاثات الصادرة عن الإنتاج

المصدر: من إعداد الباحثين

3. منهجية الدراسة: المنهج ومجال الدراسة

1.3 منهج الدراسة:

تم الاعتماد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي، إذ يعتبر من المناهج التي تعتمد على التحليل الإحصائي للمعطيات من خلال دراسة الظاهرة كما هي عليه في الواقع، كما تمت عملية الاستقراء من خلال وصف وتحليل المنحنيات الممثلة في معطيات تصب في مؤشرات الدراسة من أجل فهم الظاهرة والخروج بنتائج موضوعية علمية موائمة للموضوع السوسيولوجي.

2.3 مجال الدراسة

2.3.1 الحدود المكانية:

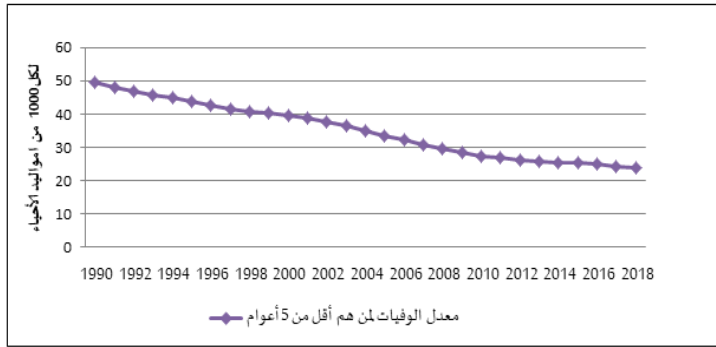
شملت هذه الدراسة الدولة الجزائرية والتي تعتبر جزء من دول المغرب العربي الكبير ومن العالم العربي.

2.3.2 الحدود الزمانية:

الطويلة كون هذه الازمات المتمثلة في الصراعات الداخلية خاصة عندما نتحدث عن سنة 2001 ما يسمى بالربيع الأمازيغي وسنة 2013 بأزمة غرداية هي أزمات قصيرة المدى بالرغم من وزنها حين ندرجها ضمن مفهوم المعوقات الوظيفية للنمو والتنمية، إلا ان تجاوز هذه الازمات والسيطرة عليها ولو لفترة معينة يعتبر عاملا من عوامل الاستقرار السوسيوسياسي ومعايره.

1.4.3 تحليل مؤشر الصحة كمتغير من متغيرات التنمية المستدامة:

الشكل 3: يبين معدل وفيات الأطفال ما دون 5 سنوات في الجزائر من سنة 1990-2018



المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على:

(2020 World Development Indicators WDI)

تعبر المعطيات الظاهرة عبر المنحنى البياني عن معدل الوفيات لمن هم أقل من 5 سنوات عبر الخط الزمني الممتد من 1990 إلى غاية 2018 بالجزائر، حيث تظهر أعلى قيمة مسجلة سنة 1990 والمقدرة بـ 49.50 وفاة لكل 1000 من المواليد الأحياء، فيما تظهر القيمة الدنيا والمسجلة سنة 2018 بـ 23.80 وفاة بعد الانخفاض التدريجي عبر 28 سنة.

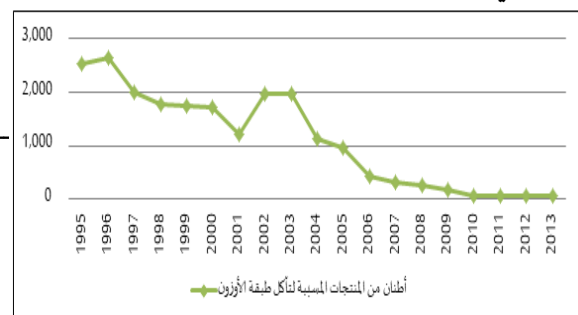
من خلال المعطى الاحصائي يتبين لنا من الناحية السوسولوجية ان عملية النمو متواصلة ومستمرة دون تسجيل اي تراجع وإن كانت هذه النسب متقاربة جدا فيما بينها، هذا ما يوضح أن هناك عامل التحسن، إلا ان التغيير والتحسين الحاصل يسير بوتيرة متناقلة وذلك بمعدل فردين إلى فرد كل سنة لكل 1000 من المواليد الاقل من 5 سنوات، أي ما يعني ان تحسن الوضع الصحي من خلال مؤشرنا الذي نقيس به ألا وهو معدل الوفيات للأطفال أقل من 5 سنوات يعتبر عامل جامع ومهم، حيث يرتبط بعدة عوامل يمكننا أن

والذي تحاول الدول العمل عليه من أجل الوصول إلى أعلى مراتب التعليم وجودته والقضاء على الأمية والتخلف المدرسي، إذ تعتبر الجزائر في طريق النمو بهذا القطاع وفقا لسيروية متنامية بالرغم من أنه انخفض المؤشر سنة 1997 نسبيا ثم عاد ليرتفع من جديد، وهو ما يبرز الاهتمام بمسألة التعليم وتعميمه في ظل الظروف التي شهدها النسق الاجتماعي عموما وبناءه خاصة من تعاقب السلطات والاختلالات التي طرأت على وظائفه وانخفاض المستوى الامني وظهور النزاعات والصراعات في المرحلة الأولى والتي حددنا بأنها وفقا للمعايير تعتبر مرحلة غير مستقرة والتي تمتد من 1990-1999 وذلك من جانبها السوسيوسياسي، فالنمو في معدلات التسجيل في المرحلة الابتدائية ما هو إلا مؤشر من مؤشرات التنمية والنمو والعمل على تجسيد برامج توسيع مجال التعليم من خلال تشييد المؤسسات التعليمية خصوصا باعتبارها المرحلة الأولى والقاعدية في المجتمع وعنصر هام في عملية التنشئة الاجتماعية، وهذا بالرغم من ضعف نسب التسجيل التي عرفت المرحلة الأولى 1990-1999 مقارنة بالمرحلة الثانية الممتدة من سنة 2000-2015 وهذا راجع لسببين، أولهما ان الجزائر في مرحلة التسعينيات خاصة في مجال التعليم هي مرحلة فتيّة في طور النمو بالقطاع، أما السبب الثاني هو غياب عامل الاستقرار مما أدى إلى إعادة صياغة حاجيات وأولويات المجتمع وأفراده خاصة الحاجيات الضرورية " الأمن " وهو ما حدده "ابراهيم ماسلو" في سلم الحاجيات إذ يعتبر أن قاعدة انطلاق الفرد هو الانتقال من الضرورية والتي جسدها في عنصر الأمن إلى الكمالية من التعليم وجودته وتقدير الذات وتحقيقها، وهذا بالرغم أن نسبة الإنفاق على التعليم من قبل السلطة من إجمالي الدخل القومي اتسمت بالارتفاع سنة 1993 بـ 5.8%، انخفضت سنة 1996 إلى 4.4%، ثم استقرت منذ 1999 إلى غاية 2018 على نسبة 4.5% حسب ما جاءت به مؤشرات التنمية العالمية WID، إذ أن الانفاق رغم ارتفاعه سنة 1993 إلا ان التسجيل في تلك المرحلة مقارنة بالمرحلة الثانية كان منخفضا نوعا ما، وهنا يبرز دور الاستقرار في رفع الأهداف ورفع سقف التطلعات، وإن كان الاستقرار يعد نسبيا في مرحلته الثانية نوعا ما إلا أن عوامله كانت من الناحية الاجتماعية تمتاز بالمعيارية والثبات خارج اطار الفوضى والعنف إلا في بعض المراحل ولكن لا تشكل هوة في النسق لعدم امتداداتها الزمنية

نعددها ذكرا لا حصرا، ألا وهي، الوفيات بسبب الأمراض المعدية، وفيات بسبب الأوبئة، غياب أو ندرة أو عدم الوعي بالتلقيح، وفيات بسبب نقص الإمكانيات المتاحة للرعاية والاهتمام، الأكثر من هذا عوامل تتعلق بالوعي الاجتماعي والأسري في التعامل مع الأطفال في هذا السن المبكر، لا يمكننا تعنيف المتغيرات والاحصائيات كون أن هذا السلم الزمني من 1990 إلى 2018 هو مرحلة مصيرية في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، هي مرحلة النمو الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، هذا النمو الذي يكون تلقائيا بما يرتبط بالإنتاج والتسيير عكس ما يعنيه مفهوم التنمية المرتبط بالتخطيط والاستراتيجيات وتحويل هذا النمو إلى تنمية تمس البناء الاجتماعي وابعاده، فانطلاق عملية النمو كانت منذ عقود من الزمن قبل سنة 1990، إلا أنا المعوقات التي صادفتها العملية التنموية وكذا النمو خاصة في مرحلة التسعينيات جعلت الوتيرة متناقصة حتى ان الازمة الاجتماعية والسياسية لا تقاس في مدة معينة فقط جراء وقوعها وفي مرحلة اللإستقرار كما سبق وفصلنا فيها، وإنما تستمر حتى بعد السيطرة عليها وفي مرحلة الإستقرار وهذا راجع إلى كون الأزمة السوسيوسياسية اخذت حيزا زمنيا كبيرا ينعكس هذا بآثاره على النمو والتنمية معا وعلى الجانب الاجتماعي ووعي أفرادها، إذ تغيرت العديد من المعايير والمفاهيم في مرحلة معينة في الجزائر ونعني بها بعد سنوات التسعينيات أدت بخلل في التركيبة الاجتماعية للمجتمع عموما وفي نمط التسيير وفلسفته خاصة على مستوى التنمية الاجتماعية بما في ذلك المجال التعليمي والصحي، فالاستقرار يسمح بتحقيق الأهداف المسطرة والاستراتيجيات التنموية سواء كانت بثبات سلطة الحكم وفقا لمدة الحكم دون نزاع من جهة أو من ناحية التكامل بين الابعاد المجتمعية وحفظ هذا الاستقرار وإعادة إنتاج المعايير الضبطية التي تحمي المجتمع وأفراده من الانomia التي تنتجها الفوضى والصراعات بأنواعها.

3.4 دور الاستقرار في تحقيق التنمية المستدامة عبر الهدف البيئي

الشكل 5: يبين حجم المنتجات المسببة لتآكل طبقة الأوزون في الجزائر من 1990-2013



المصدر: من إعداد الباحثين، بناء على:

(United Nations Statistics Division, 2020)

إن الملاحظ من خلال المنحى الذي يظهر حجم المنتجات التي تستخدمها الجزائر المسببة لتآكل طبقة الأوزون من سنة 1995 إلى سنة 2013، أنه تم تسجيل سنة 2013 أقل قيمة قدرت بـ 52 طن، في حين أنه سجلت أكبر قيمة بلغت 2654 طن خلال سنة 1996، حيث عرفت هذه القيمة تناقصا مستمرا قدر بـ 1226 طن سنة 2001، ليعاود الارتفاع سنتي 2002-2003 بقيمة 1966 طن لتتخفض مجددا بشكل تدريجي حتى سنة 2010 بـ 65.70 طن لتستقر هذه القيمة طوال السنوات التالية إلى غاية 2013 وذلك وفقا للإحصائيات البيئية الصادرة عن الأمم المتحدة.

من خلال هذا وباعتبار أن المحافظة على البيئة من قواعد أهداف التنمية المستدامة ومن بين أهم العناصر التي تلقى اهتماما بالغا خاصة في ظل التقدم التكنولوجي وما تعيشه المجتمعات اليوم من نقلة نوعية وقدم في شتى المجالات خاصة الصناعية منها فإن الجزائر وعبر مسار النمو التي تسعى إليه فإنها تحاول المحافظة على الأثر الطبيعي والعمل على التقليل من مضرار الصناعة والانتاج خاصة في المرحلة الثانية من تقسيمنا للسلم الزمني الممتدة من 1990 إلى سنة 2018، بحيث يبرز دور الاستقرار بكامل ابعاده الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في مفهوم عقلنة نمط الانتاج ومحاولة تطوير الوسائل والعمليات التي تقي البيئة من المهددات الصناعية، ففي المرحلة الأولى أي مرحلة التسعينات (1990-1999) كانت اطنان المنتجات المسببة لتآكل طبقة الأوزون كبيرة جدا كون ان الاهتمام كان بالجانب الاقتصادي ورفع الانتاجية فحسب وضعف في عقلانية الانتاج ومعاييره ولذلك لصعوبة الوضع الاجتماعي والتسيير

6. الخاتمة

في الأخير يمكننا القول بان للاستقرار دور محوري في تحقيق التنمية المستدامة، فكما تسعى الدول والعالم أجمع إلى تحقيق الأهداف المطروحة من أجل تحقيق الرفاهية الإنسانية وتعميم الأهداف السبعة عشر على جميع الدول، فيجب السعي وراء تحقيق الاستقرار الداخلي للدول وحتى الخارجي، وذلك بفرض النزاعات ونشر السلام والأمن في أوساط المجتمعات والحد من البراغمية السلبية، وضمان التعايش والتكامل وفرض التقبل ونبد جميع أشكال التعصب التي تؤدي إلى تمزيق النسيج الاجتماعي، وبالتالي هدم المعالم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى طمس الجوانب الثقافية الممثلة للهوية الاجتماعية، وهذا ما اتضح لنا من خلال دراستنا، إذ أنه كما يعتبر الاستقرار على أنه متغير مستقل فهو أيضا متغير تابع بالمفهوم المنهجي، يجب العمل على فهم أبعاده ومحاولة الوصول إلى أعلى مراتبه من خلال الدراسات المختلفة في شتى الميادين، فإننا من خلال هذا، نعتبر أن استقرار أي دولة من دول المغرب العربي لما يوجد فيها من خصائص اجتماعية وثقافية تشترك فيها جل الدول المغاربية الأخرى، هو بمثابة المصير الواحد، وهو استقرار الدول المجاورة لها، وأي تنمية كانت داخل إحدى هذه الدول هي تنمية لجميع الدول لأن الترابط الذي يجمعها هو ترابط مصيري وهام، فكما يكون لهذا الترابط مصير إيجابي فإن العواقب السلبية أيضا تكون واحدة حي ينعدم الاستقرار، وتتفشى الفوضى والصراعات ومختلف النزاعات خاصة السياسية، لذلك يمكننا ان نجمل ما تم تقديمه على ان هناك ترابط وثيق وتبادل جوهري بين الاستقرار والتنمية المستدامة، وأي فصل بينهما هو فصل نظري وإن كان إبريقى فهو حتمية التدهور والتخلف في جميع الأبعاد التي تشكل البناء والنسق الاجتماعي كاملا .

قائمة المراجع:

1. أنيس، إ.، منتصر، ع. & آخرون. (2011). المعجم الوسيط. (éd. 5) جمهورية مصر العربية: مكتبة الشروق الدولية، صفحة 765.
2. جبران، م. (1992). امعجم الرند. (éd. ط. 7) بيروت، لبنان: دار العلم للملايين للتأليف والترجمة والنشر، صفحة 64.
3. الرازي، م. (1986). معجم مختار الصحاح. لبنان: مكتبة لبنان، صفحة 221.

السياسي المضطرب مما يلغي الاهتمام بالجودة المطلوبة وفقا للمعايير العالمية التي باتت حاضرة في المرحلة الثانية من خلال معايير الجودة العالمية التي تسعى اليوم المؤسسات في نيل شهادتها بمختلف معاييرها خاصة البيئة منها وبمختلف وظائفها، هذا ما يحيلنا إلى الاهتمام بالجانب البيئي لا يكون الا بعد ضبط جوانب الاستقرار وإعطاء أهمية لهذا البعد والهدف الرئيسي من أجل الحفاظ على الثروة والانتفاع بها والمحافظة عليها من أجل الأجيال القادمة كما تعرف التنمية المستدامة في مفهومها العام وهدفها الاجمالي.

5. مناقشة النتائج

من خلال دراستنا وتحليلاتنا في تحديد دور الاستقرار على تحقيق التنمية المستدامة يمكننا أن نجمل ما توصلنا إليه من خلال الفرضيات التي تم صياغتها فيما يلي:

- للاستقرار السوسيوسياسي دور بالغ في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال السير المنتظم والمتنامي دون معوقات وظيفية في الخطط المسطرة والاستراتيجيات المرسومة، وذلك وفقا للأمن الاجتماعي والوعي المجتمعي وكذا انعدام النزاعات والصراعات السياسية والعرقية والإيديولوجية وحل الأزمات المختلفة والسيطرة عليها مما يسمح بفعالية القرارات ونجاعة الخطط للقضاء على الفقر وتحسين الجانب الصحي والتعليمي ورفع مؤشرات التنمية البشرية، كما يتمثل دور الاستقرار في توطيد العلاقات الاجتماعية ونشر السلام الايجابي والحفاظ على النسق الاجتماعي وتكامل بنائه ووظائفه.

- دور الاستقرار عموما بمختلف ابعاده الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المحافظة على البيئة والاستثمار فيها، من خلال ما يمنحه من عقلانية في اتخاذ القرارات في ظل انعدام الازمات السوسيوسياسية أو السيطرة عليها، وهذا ما يسمح بالاستخدام الامثل للموارد الطبيعية والتقليل من الإنتاجية المضرة بالطبيعة والبيئة، والوعي بخطورة استنزاف هذه الثروات وتعرضها لمخاطر الندرة المهددة لاستمرارية العيش، وذلك من خلال الإلمام بالمعايير العلمية وشروط الجودة لتأمين الحاضر ومستقبل الاجيال القادمة كقاعدة اساسية في اهداف التنمية المستدامة .

4. عاطف، ع. (1995). المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية. الاسكندرية، جمهورية مصر العربية: دار المعرفة الجامعية، صفحة 487.
5. الصالح، م. (1999). الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الصفحة 506.
6. بدوي، أ. (2009). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. لبنان: مكتبة لبنان، الصفحة 389.
7. إسماعيل عبد الفتاح، ع. (2006). معجم مصطلحات عصر العولمة. الجمهورية العربية المصرية: الثقافة للنشر والتوزيع، الصفحة 46.
8. بوعافية، م. (2016). جوان 1. الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات. دفاتر السياسة والقانون. 308-328، pp. ، صفحة 311.
9. البريدي، ع. (2015). التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي. (éd. ط. 1) الرياض، المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر، صفحة 53.
10. مدحت، أ. & ياسمين، م. (2017). التنمية المستدامة، مفهوما، ابعادها، مؤشرات. القاهرة، جمهورية مصر العربية: المجموعة العربية للتدريب والنشر، صفحة 81.
- Consulté le novembre 25, 2020, sur INTERNATIONAL MONETARY FUND: <https://www.imf.org/external/index.htm>
- International Monetary Fund. (2020, octobre 13). *IMF: World Economic Outlook (WEO) Database, October 2020*. Consulté le 11 20, 2020, sur World Economic Outlook : <https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2020/October>
- International Monetary Fund. (2020, octobre 13). *MF: World Economic Outlook (WEO) Database*. Récupéré sur World Economic Outlook.
- United Nations Statistics Division. (2020, mars 31). *Global Environment Statistics*. Consulté le novembre 28, 2020, sur United Nations Statistics Division: <https://unstats.un.org/unsd/envstats/qindicat ors.cshtml>
- World Development Indicators (WDI) . (2020, octobre 14). *World Development Indicators*. Consulté le novembre 23, 2020, sur THE WORLD BANK: <https://datacatalog.worldbank.org/dataset/world-development-indicators>
- Education Statistics. (2020, octobre 13). *Education Statistics*. Consulté le novembre 20, 2020, sur THE WORD BANK: <https://datacatalog.worldbank.org/dataset/education-statistics>
- IMF: World Economic Outlook (WEO) Database. (2020, OCTOBRE 13). *WORLD ECONOMIC AND FINANCIAL SURVEYS*.